اقتصاد

إسرائيل تبتز المصارف الفلسطينية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يعمد الاحتلال الإسرائيلي إلى ابتزاز المصارف الفلسطينية، عبر وضعها تحت تهديد الانقطاع عن النظام المالي. إذ وقّع وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش يوم الخميس على تمديد لشهر لاتفاقية تسمح للبنوك الإسرائيلية بالمراسلة مع البنوك الفلسطينية، وذلك قبل ساعات من انتهاء الاتفاقية. فيما تضغط الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون على إسرائيل لتمديد الاتفاق المصرفي لعام، خوفاً من انهيار الاقتصاد الفلسطيني. وتشرح صحيفة تايمز أوف إسرائيل أنه «لقد تحدّث سموتريتش منذ فترة طويلة لصالح انهيار السلطة الفلسطينية». وقال مسؤول إسرائيلي للصحيفة إن التمديد لشهر واحد يسمح للوزير اليميني المتطرف بإبقاء خياراته مفتوحة، اعتماداً على من يفوز في الانتخابات الرئاسية الأميركية الأسبوع المقبل. وأضاف المسؤول أن القرار يسمح لإسرائيل أيضاً باستخدام تمديد إضافي لاتفاقية البنوك كوسيلة ضغط بينما تدرس إدارة جو بايدن خطوات لتعزيز الدولة الفلسطينية.

وقال وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن ووزيرة الخزانة جانيت يلين في بيان مشترك نادر: «للأسف، فإن المدة القصيرة للغاية لهذا التمديد تخلق أزمة أخرى تلوح في الأفق بحلول 30 نوفمبر/ تشرين الثاني، مما يؤدي إلى تفاقم حالة عدم اليقين بالنسبة للبنوك الدولية والشركات الإسرائيلية العاملة في الضفة الغربية، والأهم من ذلك بالنسبة للفلسطينيين العاديين الذين يتحملون العبء الأكبر من هذا عدم اليقين». ودعا الثنائي إسرائيل إلى تمديد الاتفاق لمدة عام، ودفعا أيضاً إلى أن تكون «التجديدات المستقبلية شفافة وقابلة للتنبؤ وغير مسيّسة». وفي الأسبوع الماضي، أرسلت يلين وسبعة من نظرائها رسالةً إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أعربوا فيها عن قلقهم إزاء الانهيار المحتمل للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية إذا فشل سموتريتش في تجديد الاتفاق. وكتب وزراء مالية الدول الغربية في الرسالة: «إن الإجراءات التي اتخذها بعض أعضاء حكومتكم لحرمان الضفة الغربية من الوصول إلى الموارد المالية تعرّض أمن إسرائيل للخطر وتهدّد بمزيد من زعزعة استقرار المنطقة بأكملها في لحظة خطيرة بالفعل».

ووجهت الرسالة إلى نتنياهو، حيث فرضت الدول الغربية مقاطعة فعلية على سموتريتش منذ أن أصبح وزيراً للمالية في ديسمبر/ كانون الأول 2022، بحسب الصحيفة الإسرائيلية. وقد فكرت الولايات المتحدة في فرض عقوبات على سموتريتش بسبب سياساته، لكنها أرجأت اتخاذ هذه الخطوة الجذرية. وقال مسؤولون أميركيون لصحيفة تايمز أوف إسرائيل الشهر الماضي إنّ هذه الخطوة من المرجّح أن يُعاد النظر فيها بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية. ويسمح الإعفاء للبنوك الإسرائيلية بإتمام مدفوعات بالشيكل للخدمات والرواتب المرتبطة بالسلطة الفلسطينية، من دون أن تجد نفسها معرّضة لاتهامات بغسل الأموال وتمويل التطرّف. وبدون هذا الإعفاء، ينقطع التمويل الضروري للسلطة الفلسطينية. وتأتي خطوة التجديد لشهر واحد بعد تمديد سابق من قبل سموتريتش في يونيو/ حزيران الماضي، وهو ما سمح بمواصلة التعاون بين البنوك في الجانبين لمدة أربعة أشهر، وحتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول.

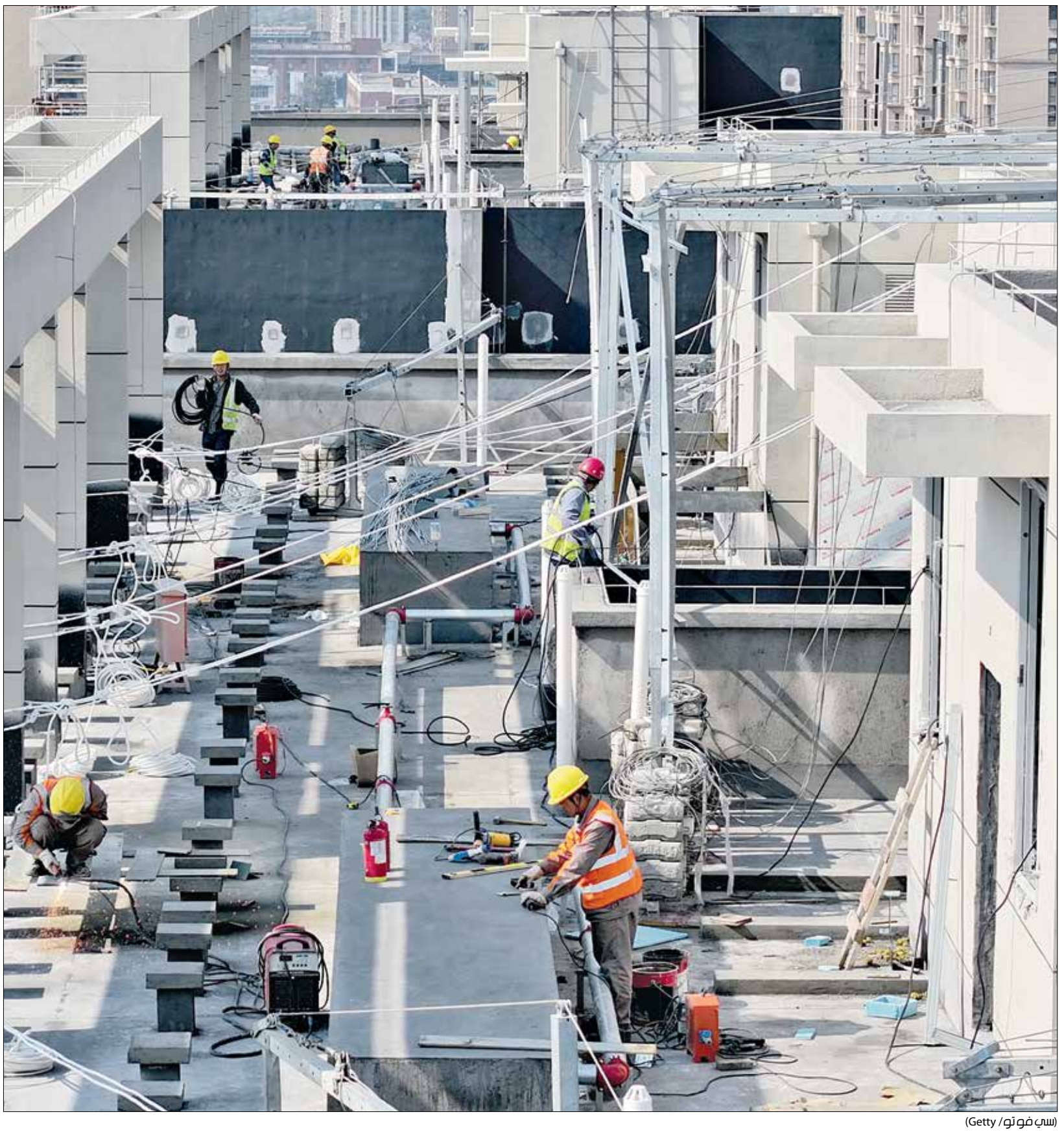
(سي فوتو/ Getty)

رقابة على الديون الصينية

تتجه السلطات الصينية إلى تشديد الرقابة على الديون الحكومية، حيث قال المتحدث باسم لجنة الشؤون التشريعية هوانغ هاي هوا، في المؤتمر الشعبي الوطني الجمعة، إن بكين تهدف إلى تعزيز الرقابة على الاستدانة وتخطط لمراجعة القانون للقيام بذلك. ويأتي الإعلان عن هذا التوجه بعدما قال وزير المالية الصيني لان فوآن في أكتوبر/تشرين الأول المنصرم، إن بكين ستزيد «بشكل كبير» الدين الحكومي وتدعم المستهلكين وقطاع العقارات. وذكرت وكالة رويترز أن الصين تدرس الموافقة الأسبوع المقبل على إصدار ديون جديدة تتجاوز 10 تريليونات يوان (1,4 تريليون دولار) لمعالجة الديون المحلية المخفية، وتمويل عمليات إعادة شراء الأراضي الخاملة وتقليص مخزون ضخم من الشقق غير المباعة.

الأصول الأجنبية لمصر تستكمل هبوطها في سبتمبر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري الجمعة أن صافي الأصول الأجنبية انخفض 591 مليون دولار في سبتمبر/ أيلول بعد تراجعه بشكل حاد في أغسطس/ آب. وهبط صافي الأصول الأجنبية إلى ما يعادل 10,31 مليارات دولار في نهاية سبتمبر مقارنة مع 9,72 مليارات دولار في أغسطس بعد تراجعه بواقع 3,53 مليارات دولار دفعة واحدة في أغسطس، وفق حسابات «رويترز»، استنادا إلى سعر الصرف الرسمي للبنك المركزي في ذلك الوقت. وتستخدم مصر صافي أصولها الأجنبية، التي تشمل الأصول الأجنبية لدى كل من البنك المركزي والبنوك التجارية، للمساعدة في دعم عملتها منذ سبتمبر 2021 على أقل تقدير. وتحول صافي الأصول الأجنبية لمصر إلى سالب في فبراير/ شباط 2022.

وارتفعت الأصول الأجنبية قليلا لدى البنوك التجارية في سبتمبر لكنها انخفضت لدى البنك المركزي، في حين ارتفعت الالتزامات الأجنبية لدى البنوك التجارية وانخفضت لدى البنك المركزي. وجددت مصر محادثاتها مع صندوق النقد الدولي لتخفيف شروط حزمة دعم مالي بقيمة ثمانية مليارات دولار وقعتها في مارس/آذار، وعزت ذلك إلى التحديات الاستثنائية في المنطقة. ويحقق برنامج صندوق النقد الدولي لمصر تقدما فيما صرح أكبر مسؤول إقليمي في المؤسسة الدولية بأن أي مناقشات لزيادة حجم البرنامج الإجمالي سابقة لأوانها.

ويلزم صندوق النقد مصر بالتحول إلى نظام سعر صرف مرن، في إطار سياسة يعتبرها «حجر الزاوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي»، الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى خفض قيمة الجنيه بنحو 40% منذ السادس من مارس/ آذار الماضي، أمام الدولار وباقي العملات الرئيسية، فيما كان التخفيض الرابع لقيمة العملة المحلية في غضون عامين. وتأثرت مصر سلباً بالحرب الإسرائيلية على غزة، حيث تراجعت إيراداتها من قناة السويس والسياحة، مما زاد من الضغوط على الجنيه المصري. ورغم أن قناة السويس لم تتعرض لانقطاعات مباشرة، إلا أن المخاوف الجيوسياسية في المنطقة دفعت بعض الشركات إلى البحث عن مسارات شحن بديلة، وهو ما أثر سلباً على الإيرادات، منذ بداية العام الحالي. وتُعد قناة السويس مصدرًا رئيسيًا للعملة الأجنبية لمصر، وأي تراجع في إيراداتها ينعكس سلباً على الاحتياطي النقدي وعلى استقرار العملة المحلية.

أخبار

السعودية قد تخفض أسعار النفط لآسيا

تدرس السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، خفض أسعار معظم درجات الخام الذي تبيعه إلى آسيا في ديسمبر/ كانون الأول مقتفية أثر الضعف في خام دبي القياسي للشرق الأوسط. ومن شأن خفض أسعار النفط

السعودي أن يعطي مؤشرا على ضعف الطلب ويقدم المزيد من الأدلة لمجموعة أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بقيادة السعودية إلى جانب حلفاء من بينهم روسيا، من أجل تأجيل خطط زيادة الإنتاج بداية من ديسمبر / كانون الأول.

انكماش قطاع الصناعات التحويلية التركي

أظهر مسح الجمعة انكماش نشاط المصانع في تركيا خلال أكتوبر/ تشرين الأول للشهر السابع على التوالي لكن بوتيرة أبطأ مع انحسار تراجع الإنتاج والطلبيات الجديدة ونشاط الشراء والتوظيف. وكشف المسح، الذي أجرته غرفة صناعة إسطنبول وستاندرد اند بورز غلوبال، أن مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعات التحويلية التركي ارتفع إلى 45,8 نقطة في أكتوبر من 44,3 نقطة في سبتمبر/ أيلول ليظل دون مستوى 50 نقطة الذي يشير إلى النمو.

سوناطراك وأرامكو ترفعان غاز البترول المسال

قال متعاملون الجمعة إن شركتي أرامكو السعودية وسوناطراك الجزائرية رفعتا أسعار البيع الرسمية لغاز البترول المسال لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني. ورفعت أرامكو سعر البيع الرسمي للبروبان لنوفمبر عشرة دولارات إلى 635 دولارا للطن، ورفعت سوناطراك سعر البيع الرسمي لشهر نوفمبر بمقدار خمسة دولارات إلى 595 دولارا للطن.

البنك الدولي «متشائم» حول مستقبل الاقتصاد اليمني

حذر البنك الدولي في تقرير من انزلاق اليمن إلى أزمة إنسانية واقتصادية أشد خطورة في ظل استمرار التحديات المتفاقمة والصعوبات. وجاء في التقرير الذي صدر بعنوان (مواجهة التحديات المتصاعدة) أن الآفاق الاقتصادية لليمن لعام 2025 لا تزال قاتمة. وأضاف التقرير أن من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لليمن واحدا بالمئة في 2024، بعد انكماش بنسبة اثنين بالمئة في 2023.

سومو العراقية تسعى لشراء الديزل عالي الكبريت

تسعى شركة تسويق النفط العراقية المملوكة للدولة (سومو) لشراء المزيد من شحنات الديزل عالي الكبريت على أن تصل في ديسمبر/ كانون الأول بعد أن أبدت في وقت سابق اهتماما بشحنة واحدة في أكتوبر/ تشرين الأول.

مال وأعمال

أموال السوريين في المنازل

ضعف الثقة بالمصارف يدفع لتخزين 200 مليار دولار

تفضل غالبية السوريين وضع المدخرات من الذهب والدولار في المنازل عوضاً عن إيداعها في المصارف، بعدما فقدوا الثقة بها خلال السنوات الماضية

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

على الرغم من ارتفاع أسعار الذهب والدولار في سورية إلى مستويات قياسية في أسواق التداول المحلية، ما زال المال والمستثمر على حد سواء يجد فيهما الملاذ الآمن لرأس المال، والفرصة الأفضل للاستثمار بعيداً عن القيود البنكية من جهة، وعن عدم الاستقرار في القوانين الاقتصادية والسياسات الضريبية من جهة أخرى.

وقدر الخبير الاقتصادي عمار يوسف أموال السوريين المجمدة نقداً أو ذهباً في المنازل بأكثر من 200 مليار دولار، مشيراً إلى أنّ 90% من الأموال التي كان من المفترض أن تستقطبها المصارف أصبحت خارجها، ولولا تقييد الحوالات و«الكاش» لكان واقع البنوك أكثر سوءاً.

وأكد هذا الرأي أحد موظفي البنك المركزي بدمشق لـ«العربي الجديد»، معللاً ذلك بأنه منذ عدة سنوات فقدت البنوك والمصارف السورية ثقة أصحاب رؤوس الأموال، وأصبح الجميع يتعاملون معها بالكثير من الحذر، وقد شهدت في الآونة الأخيرة إقبالاً كبيراً على طلبات سحب الرصيد، قابله ضعف غير مسبوق في الإيداع، وهذا انعكاس طبيعي للمتغيرات الأمنية في المنطقة، تضاف إليها التعقيدات القانونية والاقتصادية في الاستثمارات، والتي أدت بمجملها إلى عدم الاستقرار في رأس المال وجنوحه للتخزين المنزلي أو الهروب إلى خارج البلد. وبين الموظف أن القيود التي وضعها النظام البنكي قبل سنوات على حجم السحب اليومي والحوالات، وقيود قيمة التبادل التجاري والبيوع العقارية، وربطها إلى حد كبير بالموافقات الأمنية أو المعرفة والإطلاع على سجلات التداول من الجهات الأمنية، شكّلت بمجملها العائق الأهم أمام تدفق رؤوس الأموال وحرية التداول والسحب والإيداع، وبالتالي فقدان الثقة بين المودع والبنك.

وبلغ سعر مبيع غرام الذهب من العيار 21 في الأسواق السورية 1,178,000 ليرة سورية، وسعر مبيع العيار 18 منه 1,009,700 ليرة، وسعر ليرة الذهب السورية وزن ثمانية غرامات أو الإنكليزية عيار 21 مع أجرة التصنيع 9,935,000 ليرة، وسعر الأونصة 43,225,000 ليرة سورية، وعلى الرغم من هذا الارتفاع في الأسعار والخسائر عند المبيع التي تصل إلى 75 ألف ليرة لكل غرام أجور تصنيع،

> الطلب المتزايد على الدولار يزيد انهيار سعر الليرة

فإن أسواق الذهب السورية لم تتوقف عن العمل، بل يعترف البعض بأنها تلقى إقبالاً على البيع والشراء كلما ارتفعت الأسعار.

وهذا ما يحصل في سوق تصريف الدولار، حيث بلغ في الأسواق الحرة 14,950 ليرة مبيعاً، و15,000 ليرة شراءً، حيث يلقى تهافتاً كما وصفه أحد التجار على الشراء وتخزينه أو إرساله للخارج.

وفي هذا الشأن، وصف الصائغ منير دحبار حركة البيع، في حديث لـ«العربي الجديد»، بأنها تشهد ركوداً في مبيع حلي الزينة، تتخللها أعمال تحويل الحُلي إلى ليرات ذهبية واونصات، وهذه الأخيرة يلجأ إليها أصحاب رؤوس الأموال حالياً، حيث يجدون فيها الطريقة الأكثر أماناً على مدخراتهم، سواء بقيت داخل البلاد أو أرسلت إلى الخارج، والأهم من هذا أن الجميع يسعون للشراء بالليرة السورية، قاصدين تحويلها حتى ولو بخسارة محدودة إلى ذهب أو دولار. وهذا بالمقابل يزيد ارتفاع سعر صرف الدولار ويقلل قيمة الليرة السورية، في الوقت الذي توقع فيه البعض استقراراً لأسعار الذهب والدولار نتيجة تدفق بعض رؤوس الأموال من لبنان خلال هذه الفترة، ولكن بات واضحاً أن المشكلة ليست في الطوارئ والمتغيرات، بل في الضمانات وأفاق الاستقرار الذي ما زال متعثراً في البلاد حتى اليوم.

وكان موقع «غلوبال» المقرّب من السلطة السورية قد نقل عن ياسر أكريم، وهو عضو مجلس إدارة في غرفة تجارة دمشق، تقديره للأموال المجمدة من عقارات وذهب بنصف تريليون دولار، وطالب بنقل هذه الأموال إلى استثمارات لتنشيط الاقتصاد المحلي، وأشار إلى أن الضرائب المرتفعة والقوانين الاقتصادية ساهمت في تجميد هذه الأموال وتحويلها لاقتصاد ظل، مؤكداً ما قاله الخبير الاقتصادي يوسف بوجود أكثر من 200 مليار دولار في المنازل على شكل ذهب ودولار. وذهب المهندس نوار الحلبي، في معرض حديثه لـ«العربي الجديد» عن الأمان المصرفي والعقاري في سورية، إلى القول إن فئة محدودة من المستثمرين في البلاد تشعر بالأمان على رأس المال والمنشأة الاقتصادية أو السكنية، وهذه الفئة قادرة على تسخير القوانين والجمارك والمعابر الحدودية لخدمتها، وهو ما يضمن استمرار عملها ومشاريعها. أما فئات المستثمرين والتجار والصناعيين، فيطبقون دوماً مقولة «لا تضع البيض في سلة واحدة».

وأضاف «نحن معرضون في أي وقت لتغيير القوانين الناظمة أو تجاوزها، أو لارتفاعات في الضرائب، وملاحقات من الضابطة الجمركية ومن المؤسسات الخدمية والأمنية، ناهيك عن الروتين في الأعمال الورقية والإتاوات والفساد. وبالمجمل لا شيء يشجع على الاستثمار، وغالباً ما حصل أن شارك المستثمر في أحد المشاريع المتوسطة أو الصغيرة وما لبثت العقبات تتوالى منذ الأشهر الأولى لبدء العمل، والتي تبدأ بقفزات في أسعار المواد الأولية والدولار وانقطاعها بين حين وآخر».

البنك المركزي في دمشق، 25 أغسطس (Getty) 2011

الأردن

شركات عالمية مستعدة للتنقيب عن النفط

عمان ـ **زيد الدبيسية**

يتجه الأردن إلى زيادة الاستكشافات النفطية في مناطق واسعة من أراضيه، اعتماداً على توقعات مسحية أجريت مؤخراً تشير إلى احتمالية توفر النفط بكميات تجارية، ما يضع حداً لمشكلات البلاد الاقتصادية وتخفيض فاتورة الطاقة التي يتم استيرادها من الخارج، والتي تتجاوز قيمتها 4,2 مليارات دولار سنوياً.

ويستورد الأردن احتياجاته من النفط الخام والمشتقات النفطية الأخرى بالأسعار العالمية من مناشئ مختلفة، بخاصة السعودية التي تعتبر المصدر الأساس، وبالأسعار العالمية، فيما يتم توريد 10 الاف برميل من العراق يومياً، وهي غير دائمة. وتقدر احتياجات الأردن من النفط الخام بحوالي 120 ألف برميل يومياً، وتتفاوت بحسب الاستهلاك المحلي واحتياجات مختلف القطاعات.

عضو مجلس النواب الأردني، النائب جمال قموه، قال في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد» إن النفط، ورغم نتائج المسوحات التي أجريت كثيراً، غير مكتشف لغاية الآن في الأردن، حيث إن بعض الشركات العالمية التي قامت بعمليات الاستكشاف سابقاً لم تنجح في تحديد أماكن النفط الخام داخل البلاد بكميات تجارية، وبعضها تنقصها الجدية والقدرة على المتابعة لفترات طويلة.

وقال النائب قموه، الذي ترأس لجنة الطاقة في مجلس النواب الأردني عدة مرات وأعيد انتخابه عضواً في البرلمان الشهر الماضي، إن الحكومة ستوسع دائرة التنقيب عن النفط في عدة مناطق في الأردن من خلال استقطاب شركات عالمية متخصصة وتوقيع مذكرات تفاهم معها بداية، وفي حال ثبوت الاستكشافات يتم توقيع اتفاقيات امتياز. وأضاف أن شركات عالمية أبدت اهتماماً واستعداداً للقيام بعمليات الاستكشاف في 8 إلى 10 مناطق حددتها الحكومة وفقاً لمعطيات خاصة، وستتولى الشركات كامل الكلف اللازمة لذلك دون أن يتحمل الأردن أية تكاليف.

> عمليات استكشاف النفط ستطاول ما بين 8 و10 مناطق

وقال النائب قموه إنه سيتابع هذا الملف مع الحكومة والجهات المختصة الشهر المقبل مع انطلاق أعمال البرلمان الجديدة في دورته الأولى، ومن ذلك الوقوف على تفاصيل عمليات الاستكشافات الجديدة عن النفط.

وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني، صالح الخرابشة، قال في تصريحات صحافية سابقة إن وزارة الطاقة ترتكز على قاعدة بيانات تتضمن مسوحات زلزالية ثنائية وثلاثية الأبعاد لبعض المناطق، تمت معالجتها سابقاً ببرمجيات غير متطورة مقارنة بالبرمجيات الحالية، ما يستدعي ترجمة هذه المسوحات إلى معلومات من الممكن أن تساعد في الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في هذه المناطق.

ليبيا

مساع لإنتاج 1,4 مليون برميل نفط يومياً

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا عن خطتها لرفع إنتاجها النفطي إلى 1,4 مليون برميل يومياً بحلول نهاية العام الجاري وتشمل الخطة حفر 150 بئراً جديدة وصيانة 1300 بئر بهدف الوصول إلى مليوني برميل يومياً في المستقبل، وفقاً لما ذكره أنور عقيل، مدير إدارة الإنتاج بالمؤسسة. وأوضح عقيل لـ «العربي الجديد» أن تسييل الميزانيات اللازمة يعد خطوة حاسمة لتحقيق هذه الأهداف، مشيراً إلى أهمية الدعم المالي المستمر لضمان استدامة الزيادة في الطاقة الإنتاجية. وفي إطار الجهود الوطنية لزيادة الإنتاج، تستعد المؤسسة لإعادة تشغيل أربعة حقول نفطية كانت خارج الخدمة، وهي الظهرة، الباهي، المبروك، والطهارة، والتي من المتوقع أن تضيف حوالي 40 ألف برميل يومياً، كما وتسعى مؤسسة للنفط إلى زيادة الإنتاج إلى مليوني برميل يومياً بحلول عام 2025، إذ يبلغ الإنتاج الحالي 1,3 مليون برميل يومياً. تستعد ليبيا لإطلاق جولة تراخيص للنفط والغاز قبل نهاية عام 2024. وستكون هذه هي الأولى منذ عقدين تقريباً وتدعم الهدف الوطني المتمثل في إنتاج أكثر من مليوني برميل يومياً من النفط.

تحرك ضد إغلاق الحقول، 12 فبراير 2020 (Getty)

وفي سياق متصل، أعلنت شركات نفطية كبرى استئناف أنشطتها الاستكشافية في ليبيا، حيث بدأت شركة «أو إم في» النمساوية عملياتها بعد توقفها منذ عام 2011. كما استأنفت شركتا «إيني» الإيطالية و«بريتش بتروليوم» البريطانية أنشطتهما الاستكشافية لأول مرة منذ عام 2014، مما يعزز الثقة الدولية في مستقبل القطاع النفطي الليبي.

وفي إطار إعادة تفعيل أنشطة الحفر في المناطق البرية، تستعد شركة «ريبسول» الإسبانية للعودة إلى حوض مرزق، بينما ستباشر «أو إم في» النمساوية نشاطها في حوض سرت خلال الأسابيع المقبلة.

وتعد ليبيا واحدة من أكبر الدول الأفريقية من حيث احتياطيات النفط، ويشكل قطاعا النفط والغاز الحصة الأكبر من إيرادات الحكومة. كما تساهم صادرات النفط والغاز بما يزيد عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، حيث بلغت الإيرادات من النقد الأجنبي 14,4 مليار دولار لنهاية سبتمبر/ أيلول، وفقاً لبيانات مصرف ليبيا المركزي، وصرفت مؤسسة النفط من ميزانيتها الاستثنائية 6,4 مليارات دينار (سعر الدولار 4,8 دنانير).

ومنذ اكتشاف النفط في الخمسينيات في ليبيا، ورغم التحديات المرتبطة بالنزاعات السياسية وعدم استقرار الإنتاج، لا يزال هذا القطاع يشكل عماد الاقتصاد الليبي.

تحقيق

صيادلة لبنان تحت العدوان

القصف يخلف خسائر ضخمة... وفقدان للأدوية

استهدف العدوان الإسرائيلي أكثر من 300 صيدلية وأتلف كميات كبيرة من الأدوية فيها، فيما توقفت 600 صيدلية عن العمل نتيجة النزوح. واقع أدى إلى خسائر ضخمة في القطاع من الصعوبات التي يواجهها الصيادلة في استكمال عملهم بتوفير الأدوية خلال الحرب

بيروت ـ **اديرا الشوفي**

يواجه الصيادلة في لبنان العدوان الإسرائيلي الأخير في ظل فقدان عدد من الأدوية من السوق من جهة، وخسائر ضخمة تطاول مراكز أعمالهم من جهة أخرى بسبب القصف الذي استهدف المئات من الصيدليات في مختلف المناطق اللبنانية المعرضة للعدوان، وأتلف ما تتضمنه من أدوية ومعدات.

واضطرت نهاد، وهي صيدلانية من بلدة حولا الجنوبية، إلى النزوح مع عائلتها، بعدما استهدف القصف حيّها السكني ودمر جزءًا من الصيدلية التي كانت تديرها. لم تتمكن نهاد من إنقاذ كل المخزون، لكنها جمعت الأدوية الضرورية في صناديق صغيرة وحملتها على عجل أثناء فرارها.

وصلت مع عائلتها إلى مركز إيواء في بيروت، ولاحظت بسرعة أن الكثير من النازحين يعانون من أمراض. لم تستطع الوقوف مكتوفة الأيدي، فقامت بفتح «صيدلية مؤقتة» في زاوية إحدى الغرف باستخدام الأدوية التي أحضرتها معها. وأوضحت نهاد أن التحدي الأكبر هو ترشيد توزيع الأدوية، نظرًا لمحدودية الكميات المتاحة، حيث اعتمدت على السجلات الورقية لتوثيق أسماء المرضى وحاجاتهم من الأدوية المزمنة، حتى تتأكد من حصول كل شخص على ما يحتاجه. وقالت: «لم أكن أملك كل شيء، لكنني حاولت توفير الجرعات الضرورية ليومين أو ثلاثة حتى يتمكن من إيجاد حلول طويلة الأمد». وبقيت نهاد قلقة بشأن الصيدلية المدمرة في قريتها، لكنها مصممة على العودة وإعادة بنائها من جديد، «الصيدلية هي جزء من حياتي، تمامًا كما هي مصدر حياة لكثيرين. سنعيد فتحها حين انتهاء الحرب».

خطوات لمنع الاحتكار

وفي هذا الإطار، أكد نقيب الصيادلة في لبنان، جو سلوم، في حديث خاص لـ«العربي الجديد»، أن في لبنان نحو 3500 صيدلية، وأشار النقيب إلى أن الإحصاءات الأولية للنقابة أظهرت أن 300 صيدلية تعرضت لأضرار كلية أو جزئية، وأنه أكثر من 600 صيدلية توقفت عن العمل وفيها مخزون دواء. وشرح أن أسعار الأدوية لم تتغير، إذ لا تزال تُحدد وفقًا لأسعار وزارة الصحة العامة، وأوضح أن نقابة الصيادلة اتخذت، منذ نحو ثمانية أشهر، خطوات استباقية لمنع الاحتكار، حيث طلبت من الصيدليات وصيادلة المستشفيات ترشيد توزيع الأدوية، بحيث يُعطى كل مريض حاجته الفعلية فقط، وجاءت هذه الإجراءات لتفادي تكرار سيناريو العام 2019، حينما شهد السوق احتكارًا وتخزينًا للأدوية، ما أدى لاحقًا إلى ظهورها بأسعار خيالية أو تصديرها إلى خارج لبنان.

4

الأشهر، هي المدة التي يمكن لمخزون الأدوية الحالي في لبنان أن يغطيها، وفقا لوزير الصحة اللبناني فراس الابيض، بشرط عدم فرض اي حصار، ما يستدعي تحركا دوليا للمساعدة

وأضاف سلوم أن 80% من الأدوية متوفرة حاليًا لتغطية أربعة أشهر قادمة، حسب ما أفادت به وزارة الصحة العامة، لكنه لفت إلى وجود نقص في بعض الأدوية بسبب تراكمات سابقة، لا سيما في أدوية الأمراض المستعصية والمزمنة، وهي مشكلة سبق أن طالبت النقابة بمعالجتها من خلال زيادة الاستيراد، وعلى الرغم من توفر الطائرات المخصصة للاستيراد ووجود الموانئ، شدد سلوم على أن زيادة استيراد الأدوية أمر ضروري لسد الثغرات الحالية والاستعداد لأي طارئ مفاجئ قد يطرأ في البلاد.

> نقص في بعض الأدوية خاصة للأمراض المستعصية والمزمنة

> مئات المهنيين فقدوا عملهم مع استهداف إسرائيل الصيدليات

كفاح للحصول على الدواء

ومع بداية الحرب، توقّف موزعو الأدوية عن التوزيع في المنطقة الحدودية، ولفت سلوم إلى أن هناك صيادلة يعملون في المناطق الحدودية والمناطق المتضررة، حيث يخاطرون بحياتهم لتوفير الأدوية في ظل غياب الدعم الدولي. وقال إن «الصيادلة في المناطق التي تتعرّض للقصف يعرّضون حياتهم للخطر، ويتوجهون إلى المناطق الآمنة في بيروت للحصول على الأدوية والعودة بها إلى صيدلياتهم ومرضاهم».

وبيّن سلوم أن النقابة حاولت التواصل مع اتحاد الصيادلة العالمي للحصول على الدعم، لأن إمكانات النقابة المحدودة تجعلها عاجزة عن تعويض الخسائر.

وتابع حديثه بالإشارة إلى أن الصيادلة، على الرغم من كل الظروف الصعبة والخسائر التي يعانون منها، ما زالوا يقدمون الدعم والخدمات في مراكز الإيواء الموجودين فيها، ويساهمون في توفير الأدوية للنازحين.

وفي سياق متصل، قال خالد وهو صيدلي في بلدة مرجعيون الحدودية، إنه يكافح لتأمين الأدوية لأبناء بلدته، في الأوقات العادية، كان مستودعه يحتوي على ما يكفي لتلبية احتياجات السكان من أدوية الأمراض المزمنة، كأدوية السكري والضغط، إلى جانب المسكنات والمضادات الحيوية. لكن مع تدمير الطرق الرئيسية بفعل القصف وانقطاع الاتصال، وجد خالد نفسه في مواجهة نقص حاد في الأدوية. وأوضح خالد أن الطريق المؤدي إلى مرجعيون محفوف بالمخاطر، والغارات المفاجئة على السيارات العابرة، جعلت توصيل الأدوية أشبه بالمستحيل، حاولت بعض سيارات الإسعاف نقل الأدوية، ولكن لم تكفِ، فقرر أن يذهب بنفسه إلى بيروت للحصول على بعض الأدوية.

ورغم المخاطر التي واجهها، رفض خالد مغادرة البلدة كما فعل كثيرون من السكان. «هذه بلدتي، وهؤلاء أهلي... إذا تركتهم الآن، فمن سيساعدهم؟». وأضاف أنه لم تكن لديه رفاهية التوقف، فالقصف قد يتجدد في أي لحظة، والأدوية المتبقية كانت لا تزال أقل من الحاجة الفعلية.

لوائح المساعدات

بدوره، أفاد رئيس دائرة المستشفيات والمستوصفات وعضو غرفة عمليات الطوارئ الصحية في وزارة الصحة العامة، هشام فواز في حديث خاص لـ «العربي الجديد»، بأن الاعتداءات من قبل العدو الإسرائيلي على القطاع الصحي هي مخالفة لاتفاقية جنيف، ومخالفة لكافة المعايير الدولية، مشيراً إلى أن وزارة الصحة رفعت الصوت عبر منظمة الصحة العالمية أو الصليب الأحمر الدولي والسفراء، مشيراً إلى أن هذا الأمر أعاق عمل المستشفيات والهيئات الصحية والصيدليات، حيث تم نقل المرضى إلى المستشفيات الخلفية بعدما كانوا في المناطق الحدودية، وأكد أن هناك ضغطاً كبيراً جداً وخاصة هناك ملف النازحين، ولكن رغم كل هذه الضغوطات ما زال القطاع الصحي يدار بحكمة وروية، ومؤكداً أن المخزون يكفي لغاية ثمانية أشهر.

وأضاف أنه بلغ الحجم الإجمالي لعلب الأدوية التي تم تسليمها لغاية 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2,159,408 علب. وذلك ضمن برنامج تعاون مع منظمة الصحة العالمية بتمويل من الاتحاد الأوروبي. كما أن اللوائح موجودة على الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة العامة يمكن للجميع مراجعتها، مؤكداً أن وزارة الصحة العامة تنشر لوائح تفصيلية بكميات الأدوية التي تم تلقيها بهبات ومساعدات للبنان ويتم توزيعها على مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تقدم الخدمات للنازحين في كل المحافظات اللبنانية، وشدد أنه سيتم نشر هذه اللوائح بشكل دوري حرصا على إبقاء الرأي العام وكافة المعنيين على اطلاع. وكان وزير الصحة العامة اللبناني، فراس الأبيض، أكد في حديث سابق مع «العربي الجديد» أن الوزارة تسعى إلى تأمين الأدوية للأسر المحتاجة والنازحين عبر مراكز الرعاية الأولية، او من خلال برامج ميدانية في مراكز الإيواء، وأشار إلى أن أسعار الأدوية ما زالت ثابتة ولم يطرأ عليها أي تغيير.

آثار كارثية على القطاع

عرض لبنان في شكواه المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي الآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلي على القطاع الصحي، خصوصاً في المناطق المستهدفة ومناطق النزوح المكتظة، إذ تسبب بنزوح عدد كبير من الأطباء والممرضين والصيادلة، وبنقص حاد في الكوادر الطبية وإمدادات الأدوية والمعدات الطبية الأساسية، ما أدى إلى تدهور جودة الرعاية الصحية المقدّمة للمرضى، وللأمهات والأطفال حديثي الولادة، كما ازدادت الحاجة إلى خدمات الصحة النفسية، خصوصاً للأطفال المتأثرين بالصراع. وفيما نبّه لبنان من المخاطر الكبيرة التي تهدد قطاعه الصحي في حال استمرار الحرب، وتناشد وزارة الصحة العامة المجتمع الدولي تعزيز دعمه لهذا القطاع وتقديم المزيد من المساعدات العاجلة لحماية البنية التحتية الصحية. ووفق رصد عمليات طوارئ الصحة العامة التابع لوزارة الصحة، تسبب الغارات الإسرائيلية حتى 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 عن سقوط 2867 شهيدا و13047 جريحاً. ويزداد الطلب على الرعاية الصحية والأدوية في وقت يواصل فيه القطاع النضال مع عواقب الأزمة الاقتصادية منذ عام 2019.

استهداف صيدلية في جنوب لبنان، 24 سبتمبر 2024 (محمود الزيات/ فرانس برس)